



البنك المركزي المصري

**نظام التسوية اللحظية للمدفوعات كبيرة القيمة (RTGS)
استعدادات البنوك المشاركة في نظام التسوية اللحظية للمدفوعات كبيرة
القيمة (RTGS)**

**مشروع تطبيق نظام التسوية اللحظية (RTGS)
إدارة نظم الدفع**

قائمة المحتويات:

- مجالات العمل.
- الإجراءات الفورية.
- الموضوعات المطروحة فى مقدمة نظام التسوية اللحظية للمدفوعات كبيرة القيمة (RTGS).
- إدارة السيولة.
- إدارة الأمور الفنية.
- الخاتمة.
- فريق عمل المشروع بالبنك المركزي المصري.
- قائمة بالاختصارات التي وردت في هذه الوثيقة.

مشروع تطبيق نظام التسوية اللحظية المدفوعات كبيرة القيمة (RTGS) استعدادات البنوك المشاركة

تم إطلاق مشروع تطبيق نظام التسوية اللحظية (RTGS) للمدفوعات كبيرة القيمة في مصر في ابريل 2007. وبعد العديد من المناقشات المستفضيه للأمر الفنية والمشاورات في مجال الأعمال في المجتمع المصرفي ومع المورد الإيطالي SIA SSB، فقد تقرر أن يبدأ التشغيل لفعلى للنظام في اغسطس 2008.

يعتبر وجود نظام التسوية اللحظية (RTGS) جزءاً هاماً وأساسياً لتطوير الأسواق المالية في مصر ويمثل مطلباً حيوياً لتحديث البنية الأساسية للبنوك. وسوف يتطلب التنفيذ الفعال للنظام المشاركة الجادة من جانب كل بنك من البنوك المتواجدة في السوق المصرى حيث أن التغييرات لن تؤثر على البنوك الكبيرة فقط، وإنما على كل البنوك.

إن الغرض من هذا المستند هو توضيح وبمزيد من التفصيل المتطلبات التي يجب على كل بنك من البنوك توفيرها قبل البدء في الاختبار والتشغيل الفعلى لنظام التسوية اللحظية (RTGS). وسيقوم البنك المركزى المصرى بمتابعة التقدم الذى يحزره كل بنك من البنوك عن كئب وذلك لمعرفة مدى الوفاء بهذه المتطلبات. وسوف تتم مطالبة كل بنك من البنوك بتوفير الدليل على أنه لديه بيئة التطبيق والبرامج الداخلية اللازمة وأن هذه البرامج يتم تنفيذها بالفعل وفقاً لجدول زمنى متنفق عليه مع كل بنك.

هناك خمسة مجالات عمل أساسية تتطلب اتخاذ إجراءات بها، وهذه المجالات هي :

- (1) إدارة السيولة بكل بنك على مدار يوم العمل.
- (2) تحديث النظم الداخلية للبنك لدعم عملية إدارة السيولة المستحدثة على مدار اليوم.
- (3) مراجعة الإجراءات والضوابط الرقابية الخاصة بإدارة السيولة.
- (4) العمل على زيادة وعى كل من الموظفين والعملاء بالميزات التي يقدمها نظام التسوية اللحظية (RTGS).
- (5) العمل على تأكيد فكرة التعاون بين البنوك لضمان التشغيل السلس والفعال للنظام بما يحقق مصالح جميع البنوك.

يغضى هذا المستند الخطوات من 1 - 3 من الخطوات السابق ذكرها بأعلاه.

مجالات العمل :

توجد ثلاثة مكونات لنظام الـ RTGS :

- الأجهزة والبرامج المركزية حيث سيتم توفير البرامج من جانب البنك المركزي المصري أما الأجهزة فسوف يتم توفيرها أياً كان عددها من قبل كل بنك كل طبقاً لإحتياجاته.
- شبكة الاتصالات بين البنك المركزي والبنوك التجارية. وهذا المجال جاهز تقريباً لدى معظم البنوك وسيتم معالجة أى تطويرات خاصة بالشبكة بالنسبة لكل بنك بشكل مستقل مع البنك المركز المصري.
- إجراءات التشغيل لكل بنك لضمان التشغيل الفعال والأمن لأعمال المدفوعات الخاصة به على حسابه الخاص، وسيقوم كل بنك بتناول هذا المجال على حده.

ويتناول هذا المستند الاستعدادات اللازمة لضمان أن بنكم الموقر قد حقق بالفعل الاستعداد للتطبيق الفعلي للنظام فى أغسطس 2008.

الإجراءات الفورية :

- 1- سوف يتم توفير أجهزة الربط مع نظام الـ (RTGS) من خلال استخدام خدمة السويفت (SWIFT FIN Y-copy) . وسوف يتطلب هذا إجراء بعض التغييرات الإجبارية على شكل رسائل السويفت الصادرة منكم وطبقاً للطرق التى يتعامل بها نظامكم مع الرسائل الواردة.
- 2- لكى يتم استخدام نظام الـ (RTGS) فى آلية المدفوعات الخاصة بكم بفعالية، قد تكون هناك حاجة إلى شراء بعض الأجهزة أو البرامج الجديدة أو كليهما.
- بالنسبة للأجهزة : سوف يتعين توفير أجهزة "حاسبات شخصية" فى مصرفكم لكى يتم الربط بنظام الـ (RTGS) الموجود فى البنك المركزي المصري على أن يساوى عدد هذه الأجهزة، عدد موظفي مصرفكم المعنيين بصفة مباشرة بإدارة السيولة الخاصة بمصرفكم لدى البنك المركزي المصري. وعادة ما تختص بهذه المهمة إدارة الخزائنة، إلا أن إدارة العمليات قد تشترك فى هذه المهمة أيضاً. و يفترض البنك المركزي المصري أن أى بنك يحتاج فى المتوسط إلى ما بين جهازين إلى خمسة أجهزة حاسب آلى للدخول على نظام الـ (RTGS) لإدارة السيولة. وسوف يتعين توفير عدد أكبر من أجهزة الحاسب إذا أراد البنك أن يدخل رسائل السويفت، علماً بأن البنك المركزي المصري لا ينصح بمثل هذا إلا فى حالات الطوارئ فقط. ويجب على مصرفكم أن يجرى تقييماً داخلياً للوقوف على الإحتياجات الفعلية فى هذا الشأن. وبينى أن يعد مصرفكم قائمة بعدد أجهزة الحاسب المزمع ربطها بنظام الـ (RTGS)، مع ذكر المبررات الخاصة بهذا العدد (تغيير إجبارى).

• سوف تتم موافاتكم بتفاصيل مواصفات أجهزة الحاسب التي سيتم استخدامها بصفة أساسية في تشغيل برامج شبكة الانترنت ومواصفات عن إجراءات السلامة والسرية الخاصة بتلك الاجهزة.

• يوصى البنك المركزى المصرى إذا لم يكن لديكم نظام إدارة سيولة أن يتم تدبير برامج إلكترونية لإدارة السيولة (علماً بأن ذلك إجراء اختياري) تستطيع أن تتعامل مع مجموعات رسائل الدفعات الداخلية الخاصة بكم قبل إرسالها إلى البنك المركزى المصرى للتسوية، وتجيد التعامل مع محتويات الرسائل بحسب وجهتها النهائية. ويجب أن يتوخى مصرفكم أقصى درجات الحيطة والحذر بشأن تنفيذ الخطة الخاصة بذلك النظام حتى لا يؤثر على خطة تنفيذ نظام الـ (RTGS) (تغيير اختياري).

• ينبغي الاسراع بتدبير الموازنة اللازمة لإجراء التغييرات المطلوبة على الفور.

• بناء على طلب البنك المركزى المصرى، يجب عليكم إعداد خطة تفصيلية خاصة بالمشروع لتطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه وإخطار البنك المركزى بالتغييرات الجوهرية المزمع اجرائها والجدول الزمنى الموضوع لها والضوابط المستخدمة لأغراض المتابعة.

3- يتطلب الاستخدام الفعال لنظام الـ (RTGS) أن تتمتع شبكة الاتصالات بين مصرفكم والبنك المركزى بكفاءة عالية. ويستلزم هذا الأمر أيضاً أن يتم تأمين الشبكة تأميناً محكماً عن طريق ما يلى :

• يتم ربط كافة أجهزة الحاسب المذكورة أعلاه بالشبكة الموجودة بين البنك المركزى المصرى وجميع البنوك، والمتعارف عليها فى السوق باسم "شبكة الإنتمان" والتي يتم استخدامها حالياً فى تسجيل القوائم السلبية التى تعدها البنوك.

• يوصى البنك المركزى المصرى بشدة ان يتم ربط كل بنك بشبكة البنك المركزى عن طريقين شبكتين مختلفتين ومن خلال موردين مختلفين بهدف ضمان سلامة الربط. ويمكن لفريق الشبكات بمصرفكم أن يرتب تلك الاستعدادات مع فريق الشبكات بالبنك المركزى المصرى.

• يتم إرسال جميع رسائل المدفوعات عبر شبكة السويفت. ونوصى بأن يتوافر لدى مصرفكم وصلتان منفصلتان بشبكة السويفت، ويفضل أن يتم شراؤها من موردين مختلفين.

• نوصى بشدة أن يطبق مصرفكم ضوابط صارمة بشأن الدخول على أجهزة الحاسب التي يتم تشغيلها في المحطتين الطرفيتين لنظام الـ (RTGS) ونظام السويفت بمصرفكم. ويعتبر هذا إجراء في غاية الأهمية لضمان عدم تمرير مدفوعات غير سليمة (عمليات احتيالية) من خلال محطاتكم الطرفية. وللعلم فإنه لا يمكن فى أى حال من الاحوال عكس المدفوعات التي تتم من خلال نظام الـ (RTGS).

• نوصى بشدة أن يطبق مصرفكم سياسة "العيون الستة" على رسائل المدفوعات الصادرة من مصرفكم خصماً على حسابكم لدى البنك المركزى

المصري.(سياسة العيون الستة تعنى أن يقوم موظف بتحرير الرسائل ويقوم موظفان بمراجعتها قبل إرسالها إلى السويقت). (تغيير هام وليس إجبارياً).

لا يجوز اتخاذ قرار استخدام الـ(RTGS) إلا بعد تطبيق برنامج قوى من الاختبار والتجريب، في كل من البنك المركزى المصرى والبنوك التجارية، وسوف يبدأ العمل بالنظام في مطلع أغسطس 2008، حيث يجب أن تتوافر لدى البنوك التجارية فى ذلك الحين القدرة على اثبات استعدادها لخوض الاختبار الجماعى.

جدير بالذكر أنه تم تأجيل موعد بداية التشغيل الفعلي في المشروع؛ ومن (المخطط) أن يتم البدء في تطبيق نظام الـ(RTGS) في شهر أغسطس 2008 بدلاً من مارس 2008، وذلك بغرض منح المجتمع المصرفي والبنك المركزي والمورد (SIA (SSB) قدراً أكبر من المرونة في تنفيذ خطة المشروع وعدم تضيق المدة الزمنية المتاحة لأنشطة التدريب والاختبار.

النشاط	تاريخ البدء	تاريخ الإنهاء
الاجتماعات التوضيحية مع البنوك	10/24/2007	11/15/2007
وضع البنوك لخطط الاستعداد ومناقشتها مع البنك المركزى المصرى	10/24/2007	11/22/2007
تطبيق البنوك لخطط الاستعداد - تجهيز البنية الأساسية والتطبيقات المطلوبة	10/24/2007	2/28/2007
تقييم البنك المركزى المصرى لخطط الاستعداد	10/17/2007	3/27/2008
تدريب الأفراد المعنيين بتشغيل النظام بالبنوك التى ستقوم باختيار تجريبى	2008/2/3	2008/2/7
تدريباً لأفراد المعنيين بتشغيل النظام فى باقى البنوك	2007/2/17	2008/4/22
الاختبارات التجريبية	2008/4/1	2008/5/15
الاختبارات مع جميع البنوك	2008/4/23	2008/4/24
الاستعداد لبدء التنفيذ الفعلى	2008/7/13	2008/7/29
بدء التشغيل الفعلى (فى ضوء تحليل المخاطر والقرارات الصادرة عن لجنة إدارة المشروع)	2008/7/30	

- سوف تتم موافاتكم بالتفاصيل المتعلقة بالاختبارات والتدريب ، مع منح الوقت الكافى لمصرفكم لتجهيز الموارد والأنظمة الخاصة.
- الجداول الزمنية المذكورة أعلاه تغطى جميع البنوك العاملة في مصر. وسوف يتم تقسيم البنوك بطبيعة الحال إلى مجموعات، على أن يتم عقد جلسات التدريب لمجموعة أو مجموعتين في المرة الواحدة علماً بأن جلسات التدريب للمجموعة الواحدة سوف تستغرق ما بين 3 إلى 5 أيام.

- ينقسم التدريب إلى تدريب فني وتدريب على إجراءات العمل، ومن المهم لمصرفكم أن يحدد فريق عمل المشروع وأن يرتب تفرغهم التام خلال أوقات التدريب.
- من المهم أن يتم وضع الخطط اللازمة لتسيير العمل المعتاد للأفراد الذين سيتم تدريبهم لدى مصرفكم بدون تعطيل المتدربين عن تدريبهم.
- خلال فترة الاختبار، يتعين على البنك إجراء التعديلات المطلوبة على بيئة الاختبار بينما يحتفظ ببيئة التشغيل القائمة كما هي.
- يتعين على البنوك وضع ترتيبات خاصة بالاختبارات على اعتبار أنها فترة يستفيد منها البنك في عمليات تدريب فعلية مشابهة للعمل الحقيقي.
- يجب على البنوك المشاركة في الاختبار التجريبي أن توفر الموارد المطلوبة والنظم ومواقع الاختبار مع عدم التعارض مع بيئة التشغيل الفعلية.
- من الضروري التأكد من الفصل التام في كل الأوقات بين بيئة التشغيل وبيئة الاختبار في كل مرحلة من مراحل معالجة المدفوعات حتى لا يحدث خلط بين بيانات الاختبار وبيانات التشغيل المباشر وبصفة خاصة عمليات الـ STP.

بعض الموضوعات المثارة في ضوء استخدام نظام التسوية اللحظية:

إدارة السيولة :

- 1- تشمل الجهات المسؤولة في مصرفكم عن استخدام السيولة، إدارة الصرف الأجنبي (dealers) وعمليات العملاء ومسئولي إدارة الخزينة. ومع ذلك، فإن إدارة السيولة عادة تكون مسئولية إدارة الخزينة. (يتعين على البنوك التجارية كل على حدة، مراجعة تغييرات الهيكل التنظيمي التي يتطلبها نظام التسوية اللحظية وما إذا كانت هناك حاجة لإضافة أدوار جديدة).
 - بعد إدخال نظام التسوية اللحظية، سيكون التوقيت محدد وبالغ الأهمية لعمليات الدفع خلال اليوم، كما يجب مراعاة ضوابط لتحقيق الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة مما يتطلب إعطاء أهمية أكبر لتوقيتات الدفع
- 2- مع إدخال نظام التسوية اللحظية سيتيح النظام آليتين للدفع :
 - سيتم سداد المدفوعات المرسلة إلى آلية RTM التسوية اللحظية حيث تتم عملية التسوية اللحظية أو الرفض لحظياً، وعمليات رفض المدفوعات هي مسألة غير مستحبه في النظام، ولذلك، يقدم النظام أيضاً آلية الاستخدام الأمثل للسيولة (LOM).
 - بالنسبة لآلية الاستخدام الأمثل للسيولة (LOM)، يتم عمل قائمة انتظار للمدفوعات حتى تتوافر أموال لتسويتها. ومن الجدير بالذكر أن واقع الخبرة من دول أخرى يحث البنك المركزي المصري على تأييد استخدام آلية الاستخدام الأمثل للسيولة في بداية تطبيق نظام التسوية اللحظية مع منح المزيد من الحوافز لاستخدام آلية التسوية اللحظية RTM بعد مرور بعض الوقت من بداية تطبيق المشروع.

3- إن تحقيق الاستخدام الأمثل للآليتين يعنى انه يجب على كل بنك تطوير آليات وضوابط لتحديد استخدام أي الآليتين، وبشكل خاص معايير إرسال الرسالة إلى كل آلية بدون خرق أي من قواعد البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

4- أثناء إرسال الرسائل إلى آلية الاستخدام الأمثل للسيولة، تكمن أهمية إدارة الرسائل من حيث أولوياتها. وينبغي على مسؤولي إدارة الأموال وضع خطوط إرشادية عامة حول كيفية إدارة الأولويات بالرغم من أنه يفضل دائماً توافر المرونة في تغيير الأولويات عند طلب ذلك وفي بعض الحالات الخاصة.

5- تعتبر مهمة عمل تحويلات فيما بين الحسابات بين آلية التسوية اللحظية RTM وقوائم الانتظار المختلفة LOMS مهمة حيوية ينبغي على مسؤولي إدارة الخزانة إدارته بدقة كما ينبغي وضع خطوط إرشادية عامة وتخطيط يومي لضمان عمل التسوية المناسبة في الوقت المناسب.

6- وهذا يتطلب التعامل الوثيق بين مسؤولي إدارة الخزانة من جانب والـ dealers وعمليات العملاء من الجانب الآخر لضمان الحفاظ على خدمة العملاء المناسبة أثناء استخدام نظام التسوية اللحظية للمبالغ الكبيرة.

7- يتعين على مسؤولي إدارة الخزانة الاستمرار في عمل التخطيط المناسب للمدفوعات اليومية الخاصة بهم (مدفوعات ذات تاريخ استحقاق مستقبلي) الصادرة والواردة، ليس بصورة يومية فقط ولكن على مدار اليوم.

8- وأخيراً تجدر الإشارة إلى أهمية وضع وإدارة إجراءات بدء وإنهاء يوم العمل وكذا إجراءات الأنشطة خلال اليوم مثل التسوية التي تتم من خلال غرفة المقاصة الإلكترونية ACH أو عمليات المزاد على الأوراق المالية أو إجراءات ضبط اليومية بنهاية اليوم.

الأمور الفنية :

1- سوف يتم إجراء اختبارات مختلفة خلال فترة تنفيذ المشروع. وعلى الرغم من أن الاختبارات مع البنك المركزي المصري سوف تركز على إرسال واستقبال رسائل صحيحة، فإنه من المهم للغاية لمصرفكم تطبيق سيناريوهات اختبار موازية للتأكد من أن الرسائل الواردة سوف تؤثر على نظام الحسابات الرئيسي لديكم على النحو المطلوب، وأن أنظمتكم ستنفذ كافة العمليات المحاسبية بشكل سليم.

ومن الأهمية أن يتم فصل النظام المباشر عن أنظمة الاختبار. كما يجب التحقق من أن بيانات الاختبارات المرسله من وإلى مصرفكم ل0ن يكون لها تأثير فعلى على البيانات الحقيقية فى نظام الحسابات الرئيسي لديكم.

2- وفيما يخص هذا الشأن أيضاً، يجب إعداد نظم احتياطية حيث إنه من الأهمية عدم وجود أي حالة إخفاق للنظام على مدار يوم العمل. وهذا يعنى توفير وصلتين بشبكة السويقت ومثلها بشبكة البنك المركزي وثلاثة أجهزة كمبيوتر على الأقل ويفضل توزيعها على فرعين من فروع مصرفكم ليتم توصيلهم لأجهزة الحاسبات الخادمة لنظام (RTGS) بالبنك المركزي المصرى.

3- عملية إعداد نظم احتياطية هي مجرد جزء من خطة الطوارئ التي ينبغي ألا تتضمن فقط وصلات شبكة احتياطية وأجهزة كمبيوتر، بل يجب أيضاً أن تتضمن إدارة العمل وخطوات العمل وتخطيط الموارد فى حالة الطوارئ.

4- سيتم مناقشة كافة تفاصيل خطط الطوارئ مع البنك المركزي المصري في مرحلة واحدة للتحقق من سلامة النظام ككل، وكذا للحد من مخاطر التشغيل.

إدارة المشروع :

1- ينبغي على البنك أن يعين مديراً للمشروع طوال فترة المشروع، على أن يستطيع التفرغ لهذه المهمة وذلك للقيام بتنسيق الأنشطة مع كلاً من قادة الأعمال **business leaders** والقادة الفنيين للمشروع **technical leaders**. ويجب أن تكون مسؤولية مدير المشروع واضحة مع تخصيص موازنة محددة والموارد اللازمة.

2- ينبغي أن يطلع مجلس إدارة مصرفكم على تقدم سير أعمال المشروع.

3- ينبغي أن يبحث البنك تأثير إدخال نظام التسوية اللحظية على خدماته المقدمة للعملاء، لمعرفة إذا ما أدى ذلك إلى تنفيذ خدمات مصرفية جديدة، أو تنويع محفظة الخدمات القائمة.

4- ينبغي أيضاً النظر في خفض تكاليف خدمات الدفع للعملاء على المدى الطويل.

خاتمة :

- يعد التنفيذ الناجح لنظام التسوية اللحظية (RTGS) هدفاً مهماً لهذا البلد ككل. فهو حجر الأساس لبرامج أخرى من شأنها تحسين كفاءة الأسواق المالية المحلية ودعم التنمية الاقتصادية بمصر. ولتحقيق ذلك، يجب تكثيف الجهود حيث يشمل ذلك أن يقوم كل بنك بتحديد مواعيد نهائية لتنفيذ مشروعاته الخاصة ولكل بنك حرية اختيار طريقة التنفيذ. إلا أنه يجب أن تتوافق النتيجة مع متطلبات نظام التسوية اللحظية (RTGS) بشكل فعال، مع توافر الموارد البشرية القادرة على تشغيله.
- ويرحب البنك المركزي المصري بإجراء اجتماعات منفردة مع كل بنك على حده لشرح أية أمور غير واضحة.

قائمة بالاختصارات التي وردت بهذه الوثيقة:

1. RTGS = Real Time Gross Settlement.- نظام التسوية اللحظية.
2. CBE = The Central Bank of Egypt- البنك المركزى المصرى
3. FSI = Financial Settlement Instruction.- امر تسوية
4. RTM = Real Time Mechanism.- آلية التسوية اللحظية
5. LOM = Liquidity Optimization Mechanism.- آلية الإستخدام الأمتل للسيولة.
6. MOF = Ministry Of Finance.- وزارة المالية.
7. ACH = Automated Clearing House.- غرفة المقاصة الإلكترونية.